

No. 50395*

**Switzerland
and
United Arab Emirates**

Convention between the Swiss Confederation and the United Arab Emirates for the avoidance of double taxation with respect to taxes on income (with protocol). Dubai, 6 October 2011

Entry into force: *21 October 2012 by notification, in accordance with article 27*

Authentic texts: *Arabic, English and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Switzerland, 9 January 2013*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

**Suisse
et
Émirats arabes unis**

Convention entre la Confédération suisse et les Émirats Arabes Unis en vue d'éviter les doubles impositions en matière d'impôt sur le revenu (avec protocole). Du-baï, 6 octobre 2011

Entrée en vigueur : *21 octobre 2012 par notification, conformément à l'article 27*

Textes authentiques : *arabe, anglais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Suisse, 9 janvier 2013*

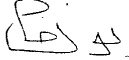
* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

(7) بالإشارة إلى الاتفاقية:

بالرغم من أي أحكام أخرى في هذه الاتفاقية، ماعدا المادتين 24 و المادة 25، فإنّ أرباح مشروع دولة متعاقد من استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

وقعت من نسختين أصليتين في دبي بتاريخ 2011/10/06 باللغات الفرنسية والعربية والانجليزية على أن تكون للنصوص الثلاث حجية متساوية. وفي حالة الاختلاف بين النص العربي والفرنسي يسود النص الانجليزي.

عن حكومة دولة
الإمارات العربية المتحدة



يونس حاجي الخوري
وكيل وزارة المالية

عن مجلس
الاتحاد السويسري



وولفغانغ اماديوس برؤلهارت
سفير سويسرا لدى الامارات العربية المتحدة

ب- من المتفاهم عليه ان السلطات الضريبية للدولة طالبة للمعلومات ستوفر المعلومات التالية الى الدولة التي تطلب منها المعلومات عند التقدم بطلب للمعلومات بموجب المادة 25 من الاتفاقية:

- 1- هوية الشخص الذي يشكل موضوع فحص او تحقيق.
- 2- الفترة الزمنية التي تطلب المعلومات عنها.
- 3- بيان بالمعلومات المطلوبة بما فيه طبيعتها والشكل الذي تود الدولة الطالبة تلقي المعلومات عليه من الدولة التي طلبت منها المعلومات.
- 4- الغرض الضريبي الذي تطلب المعلومات بسببه.
- 5- الى الحد المعروف، اسم وعنوان أي شخص يعتقد أن بحوزته المعلومات المطلوبة.

ج- من المتفاهم عليه ان معيار "الصلة على المدى المنظور" يقصد منها توفير تبادل المعلومات في المسائل الضريبية على أوسع نطاق ممكن وفي نفس الوقت ، لتوضيح أن الدولتين المتعاقبتين ليس لهما الحرية للانخراط في "حملات صيد" أو لطلب معلومات من غير المرجح أن تكون ذات صلة بالشؤون الضريبية للمكلف الضريبي المعني. في حين أن الفقرة الفرعية 6 (ب) تحتوي على متطلبات إجرائية مهمة تهدف إلى ضمان عدم حدوث "حملات الصيد"، ومع ذلك فإن النقاط من (1) إلى (5) من الفقرة الفرعية 6 (ب) لا تفسر من اجل إحباط تبادل المعلومات الفعال.

د- ومن المتفاهم عليه أيضا أن المادة 25 من الاتفاقية لا تلزم الدولتين المتعاقبتين بتبادل المعلومات على أساس تلقائي أو عفوي.

هـ- انه من المفهوم انه في حال تبادل المعلومات، فان قوانين الإجراءات الإدارية المتعلقة بحقوق المكلفين الضريبيين المنصوص عليها في الدولة المتعاقدة طالبة للمعلومات تظل سارية قبل تحويل المعلومات إلى الدولة المتعاقدة طالبة المعلومات. ومن المتفاهم عليه أيضا أن هذا الحكم يهدف إلى ضمان إجراءات عادلة للمكلفين ضريبيا وليس لمنع أو تأجيل غير مبرر لإجراءات تبادل المعلومات.

(3) فيما يتعلق بالمادة 7:

فيما يتعلق بالفقرتين 1 و 2 من المادة 7 ، حيثما يقوم مشروع تابع لدولة متعاقدة ببيع بضائع أو منتجات أو يزاول أعمالاً في الدولة الأخرى من خلال منشأة دائمة فيها، فإنّ أرباح تلك المنشأة الدائمة لن تحدد على أساس إجمالي المبلغ الذي تلقاه المشروع، و لكن تحدد فقط على أساس ذلك الجزء من إجمالي المبالغ التي يتمّ استلامها وتُنسب إلى النشاط الفعلي الذي تزاوله المنشأة الدائمة بخصوص تلك المبيعات أو الأعمال.

في حالة التعاقد لإجراء مسح، توريد، تركيب أو إنشاء مقرّ صناعي أو تجاري أو علمي أو معدات صناعية، تجارية أو علمية، أو أشغال عامة، عندما يكون للمشروع منشأة دائمة ، فإنّ أرباح تلك المنشأة الدائمة لن تحدد على أساس مجموع قيمة العقد ولكن تحدد فقط على أساس ذلك الجزء من العقد الذي تقوم المنشأة الدائمة فعلياً بتنفيذه في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة. أما الأرباح ذات الصلة بذلك الجزء من العقد الذي ينفذه المركز الرئيسي للمشروع فيخضع للضريبة فقط في الدولة التي يقع فيها المشروع.

(4) فيما يتعلق بالمادتين 7 و 12:

من المفهوم أنّ المبالغ التي يتمّ استلامها مقابل استخدام أو حق استخدام معدات صناعية ، تجارية أو علمية تشكل أرباحاً تجارية مشمولة في المادة 7.

(5) فيما يتعلق بالمادة 18:

من المفهوم ان مصطلح "معاشات" كما هو مستخدم في المادة 18 ، لا يغطي فقط الدفعات الدورية ، بل يشمل أيضاً دفعات المبالغ المقطوعة.

(6) فيما يتعلق بالمادة 25:

أ- من المتفاهم عليه أنّ تبادل المعلومات سوف يُطلب فقط عندما تستنفذ الدولة المتعاقدة طالبة المعلومات كل المصادر الاعتيادية للمعلومات والمتوفرة بموجب الإجراءات الضريبية الداخلية.

البروتوكول

الاتحاد السويسري

دولة الإمارات العربية المتحدة

وافقت الدولتان أعلاه عند التوقيع في دبي بتاريخ 2011/10/06 على هذه الاتفاقية بين الدولتين بشأن تجنب الازدواج الضريبي على الدخل، على أن الأحكام التالية تعتبر جزءاً لا يتجزأ عن الاتفاقية المذكورة.

1) بصورة عامة:

يجوز للسلطات المختصة أن تتشاور مع بعضها البعض لاتخاذ الإجراءات الملانمة لمنع الاستخدام الغير ملائم للاتفاقية، وقد تهدف تلك الإجراءات بصورة خاصة إلى منع الأشخاص غير المقيمين في دولة متعاقدة من إساءة استعمال المنافع الموضحة في المادتين 10 و 11.

2) فيما يخص المادة 4:

فيما يتعلق بالفقرتين I و 2 من المادة 4 ، فإنه من المفهوم ان المصطلح (مقيم في دولة متعاقدة) يشمل:

(أ) صندوق معاشات معترف به أو خطة معاش تقاعدي في تلك الدولة المتعاقدة، و

(ب) منظمة مؤسسة وتتم إدارتها حصرياً لأغراض دينية، خيرية، علمية، ثقافية، أو تعليمية (أو لأكثر من غرض واحد من الأغراض المذكورة) وتكون مقيمة في دولة متعاقدة وفقاً لقوانينها، بالرغم من أن كافة أو أي جزء من الدخل أو الأرباح يجوز ان يعفى من الضريبة بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة.

فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (أ) فإنه من المفهوم أن صندوق المعاشات المعترف به أو الخطة المعاشية لدولة متعاقدة سوف تعتبر أي صندوق معاشات أو خطة معاشية معترف بها وتتم إدارتها بها وفقاً للأحكام التشريعية لتلك الدولة، والتي تكون معفية عموماً من ضريبة الدخل في تلك الدولة والتي تتم إدارتها بشكل رئيسي لتقديم أو توفير المعاشات التقاعدية أو منافع التقاعد أو لكسب الدخل لمصلحة واحد أو أكثر من تلك الترتيبات.

مادة (28)
الإنهاء

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى تقوم أي الدولتين المتعاقدين بإنهائها عبر القنوات الدبلوماسية وبموجب إخطار إنهاء توجهه إلى الدولة المتعاقدة الأخرى قبل ستة أشهر من نهاية أي سنة ميلادية، وفي مثل هذه الحالة، لا يعود لهذه الاتفاقية أي أثر أو مفعول:

أ- فيما يتعلق بالضرائب المحتجرة في المنبع، بالنسبة للمبالغ المدفوعة أو المقيدة للحساب في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تم توجيه الإخطار فيها؛

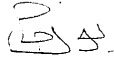
ب- فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، بالنسبة للسنوات الخاضعة للضريبة اعتباراً من أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تم توجيه الإخطار فيها.

وإشهاداً على ما تقدم، قام الموقعون أدناه المفوضون أصولاً بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

وقعت من نسختين أصليتين في دبي بتاريخ 2011/10/06 باللغات الفرنسية والعربية والانجليزية على أن تعتبر كافة النصوص الثلاث ذات حجية متساوية . وفي حالة الاختلاف بين النص العربي والفرنسي يسود النص الانجليزي.

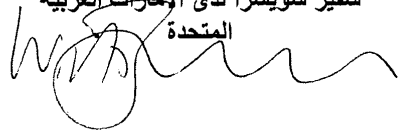
عن حكومة دولة
الإمارات العربية المتحدة

يونس حاجي الخوري
وكيل وزارة المالية



عن مجلس
الاتحاد السويسري

وولفغانغ اماديوس برولهارت
سفير سويسرا لدى الإمارات العربية
المتحدة



مادة (26)**أعضاء البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية**

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات الضريبية الخاصة بأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

مادة (27)**الدخول حيز التنفيذ**

- (1) تقوم كل من الدولتين المتعاقدتين بإخطار الدولة الأخرى عن طريق القنوات الدبلوماسية باستكمال الإجراءات القانونية المطلوبة للتصديق على هذه الاتفاقية وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ استلام آخر تلك الإخطارات.
- (2) يكون لأحكام هذه الاتفاقية أثراً وفعالية:

- أ. فيما يتعلق بالضرائب المحتجزة في المنبع بالنسبة للمبالغ التي تدفع أو تقيد للحساب في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التي أصبحت فيها الاتفاقية نافذة.
- ب. فيما يتعلق بالضرائب الأخرى بالنسبة للسنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التي تلي السنة التي أصبحت فيها الاتفاقية نافذة.

- (3) على الرغم من الفقرة (2) من هذه المادة، وفيما يتعلق بالمادة (25) من الاتفاقية، فإن تبادل المعلومات سوف يتم منحه بالنسبة للسنوات الخاضعة للضريبة اعتباراً من أو بعد اليوم الأول من يناير التالي لتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

- (4) تصبح الاتفاقية المبرمة بتاريخ 8 يناير 1992 فيما بين الإمارات العربية المتحدة والاتحاد السويسري فيما يتعلق بالضرائب على شركات الطيران التي تعمل في المرور الدولي، لاغية في التاريخ الذي تدخل في هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

تجيز فيها السلطة المختصة في الدولة التي وضعت تلك المعلومات قيد الاستخدام.

3- في كافة الأحوال، لا يجوز تفسير بنود الفقرتين 1 و 2 على أنها تفرض على دولة متعاقدة:

- أ- وجوب تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والممارسة الإدارية لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛
- ب- وجوب تقديم معلومات لا يجوز الحصول عليها بموجب القوانين أو ضمن السياق المعتاد لإدارة تلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛
- ج- توريد معلومات قد تؤدي إلى الإفصاح عن أي أسرار تتعلق بأي حرفة أو أعمال أو صناعة أو تجارة أو مهنة أو عملية تجارية أو معلومات قد يكون الإفصاح عنها يشكل مخالفة للسياسة العامة (النظام العام).

4- إذا طلبت معلومات من قبل دولة متعاقدة بالتوافق مع هذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستعمال إجراءات جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، بالرغم من أن تلك الدولة الأخرى قد لا تحتاج إلى مثل تلك المعلومات لأغراض الضريبة الخاصة بها. إن الالتزام الوارد في الجملة السابقة خاضع لقيود الفقرة 3، لكن لا يجوز في أي حالة أن تفسر مثل تلك القيود على أنها تجيز لدولة متعاقدة أن ترفض الإفشاء عن المعلومات فقط لأن ليس لها اهتمام محلي في مثل تلك المعلومات.

5- لا يجوز تفسير بنود الفقرة 3 على نحو يصرح لدولة متعاقدة أن ترفض الإفصاح عن المعلومات فقط لأن المعلومات محفوظة لدى مصرف، مؤسسة مالية أخرى أو مرشح أو شخص يتصرف وفق وكالة أو صفة انتمائية أو لأنها تتعلق بمصالح ملكية عائدة لشخص ما. ومن أجل الحصول على المعلومات، تكون لسلطات الضريبة للدولة المتعاقدة طالبة المعلومات سلطة فرض الإفصاح عن المعلومات المشمولة بهذه الفقرة، بالرغم من أحكام الفقرة 3 أو أي أحكام مخالفة لقانونها الضريبي.

- 2- يتعين على السلطة المختصة إذا بدا لها أن الاعتراض مبرر وإذا لم تكن هي ذاتها قادرة على التوصل إلى حل مرض، إن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى لغرض تفادي فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.
- 3- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تسعى عن طريق الاتفاق المتبادل فيما بينها لتذليل أي صعوبات أو شكوك قد تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية كما يجوز لها أيضا التشاور فيما بينها لإلغاء ازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.
- 4- يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين ببعضها البعض مباشرة أو من خلال لجنة مشتركة تتكون من الدولتين أو من ممثليهما لغرض التوصل إلى اتفاق وفقاً لمضمون الفقرات السابقة.

-5

مادة (25) تبادل المعلومات

- 1- تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين المعلومات التي يتوقع أن تكون على المدى المنظور ذات صلة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو إدارة أو تنفيذ القوانين المحلية المتعلقة بالضرائب المشمولة في الاتفاقية، طالما أن فرض الضريبة لا يتعارض مع هذه الاتفاقية. ولا يعتبر تبادل المعلومات مقيداً بموجب المادة 1 .
- 2- أي معلومات يتم استلامها بموجب الفقرة 1 من قبل دولة متعاقدة سوف تعامل بسرية وبنفس الطريقة التي حصلت المعلومات عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة، ويتم الإفصاح عنها فقط إلى الأشخاص أو السلطات (يتضمن ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية) المهتمة بالنقص، التحصيل، التنفيذ أو الملاحقة المتعلقة بالاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشار إليها في الفقرة 1. يستعمل هؤلاء الأشخاص أو السلطات المعلومات فقط لتلك الأغراض ويحق لهم/لها كشف المعلومات في إجراءات المحاكم العامة أو في القرارات القضائية، وعلى الرغم مما سبق، يجوز أن تستخدم المعلومات التي تلقاها دولة متعاقدة لأغراض أخرى في الحالات التي يجوز فيها استخدام تلك المعلومات لمثل تلك الأغراض الأخرى بموجب قوانين كلا الدولتين والتي

- 2- الضريبة المفروضة على منشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لن تكون اقل رعاية في تلك الدولة الأخرى من الضريبة المفروضة على مشاريع تابعة لتلك الدولة الأخرى وتزاول نفس النشاطات فيها. لا يجوز تفسير أحكام هذه الفقرة على أنها تلزم دولة متعاقدة بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي علاوات شخصية أو إعفاءات أو خصومات لأغراض الضريبة بسبب الوضع المدني أو المسؤوليات العائلية التي تمنحها للمقيمين فيها.
- 3- باستثناء الحالات التي تسري عليها أحكام المادة (9) ، والفقرة (4) من المادة (11) أو الفقرة (4) من المادة (12) وبغية تحديد أرباح المشروع الخاضعة للضريبة تكون الفائدة والإتاوات والمدفوعات الأخرى المدفوعة من قبل مشروع في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى قابلة للخصم تحت نفس الشروط كما لو كانت قد صرفت إلى مقيم في الدولة المذكورة أولاً .
- 4- إن مشاريع دولة متعاقدة يكون رأس مالها مملوكاً كلياً أو جزئياً أو خاضعاً للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لمقيم واحد أو أكثر في الدولة المتعاقدة الأخرى، لا تخضع في الدولة المذكورة أو لا لأي ضرائب أو إجراءات مرتبطة تكون أكثر عينا من تلك الضرائب والإجراءات المرتبطة والتي تخضع أو يمكن أن تخضع لها مؤسسات مشابهة في الدولة المذكورة .
- 5- على الرغم من أحكام المادة (2) تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب من كل نوع ووصف.

مادة (24)

إجراءات الاتفاق المتبادل

- 1- حيثما يعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليتهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية فإنه يمكنه بصرف النظر عن التدابير التصحيحية المنصوص عليها في القوانين المحلية لتلك الدولتين أن يعرض قضيته على السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يقيم فيها أو إذا اندرجت قضيته تحت الفقرة (1) من المادة (24) فيعرض قضيته على السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يكون من مواطنيها، وذلك ضمن مهلة ثلاثة أعوام تلي أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.

في دولة الإمارات العربية المتحدة من إجمالي مبلغ ارباح الاسهم.

تقوم سويسرا بتحديد الإعفاء القابل للتطبيق وتنظيم الإجراءات طبقاً لأحكام القوانين السويسري المتعلقة بتنفيذ المعاهدات الدولية للاتحاد السويسري بشأن تجنب الازدواج الضريبي.

(ج) عندما يكتسب مقيم في سويسرا دخلاً تشمله المادة 18، تسمح سويسرا عند الطلب بأن تُخصم من الضريبة السويسرية على ذلك الدخل قيمة مساوية للضريبة المفروضة في دولة الإمارات العربية المتحدة بما يتماشى مع أحكام المادة 18. في كافة الأحوال لا يجوز أن يتجاوز ذلك الخصم الجزء من الضريبة السويسرية المحتسبة قبل تطبيق الخصم والذي يتناسب مع الدخل الذي يجوز إخضاعه للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(د) الشركة المقيمة في سويسرا والتي تكتسب ارباح اسهم من شركة مقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة يحق -لغرض الضريبة السويسرية المتعلقة بارباح الاسهم- أن تمنح نفس الإعفاءات التي كان من الممكن منحها إلى الشركة فيما لو كانت الشركة موزعة الأرباح المعنية مقيمة في سويسرا.

(2) في حال دولة الإمارات العربية المتحدة يتم تقادي الازدواج الضريبي كما يأتي:

عندما يكتسب مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة دخلاً يجوز أن يخضع طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية للضريبة في سويسرا، سوف تسمح دولة الإمارات العربية المتحدة بأن تُخصم من ضريبة دخل ذلك الشخص قيمة مساوية لضريبة الدخل المدفوعة في سويسرا.

مادة (23)

عدم التمييز

1- لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضريبة أو أي متطلبات تتعلق بها تكون مغايرة أو أكثر عبناً من الضريبة والمتطلبات المتصلة بها والتي يخضع أو يجوز أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة الأخرى في نفس الظروف وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالإقامة. على الرغم من أحكام المادة (1) تطبق أحكام هذه الفقرة على الأشخاص غير المقيمين في دولة أو في كلا الدولتين المتعاقدين وذلك.

الدخل مقيماً في دولة متعاقدة ويزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يقدم في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت فيها، ويكون الحق أو الأموال التي يدفع هذا الدخل مقابلها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو ذلك المقر الثابت، في هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو (14) حسبما يكون الحال عليه.

مادة (22)

إزالة الازدواج الضريبي

1) في حال سويسرا يمكن تجنب الازدواج الضريبي على النحو التالي:

(أ) عندما يكتسب مقيم في سويسرا دخلاً قد يخضع للضريبة في الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، تقوم سويسرا - وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (ب) - بإعفاء ذلك الدخل من الضريبة، ولكن يجوز لها عند احتساب الضريبة على الدخل المتبقي لذلك المقيم، أن تطبق النسبة الضريبية التي كانت ستطبق فيما لو لم يعفَ الدخل من الضريبة. على كل فإن مثل ذلك الإعفاء يسري على الأرباح المذكورة في الفقرة 4 من المادة 13 فقط إذا ثبت أن تلك الأرباح تخضع للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ب) حيثما يكتسب مقيم في سويسرا أرباحاً يسهم بجوز وفقاً لأحكام المادة 10 أن تخضع للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تصرّح سويسرا عند الطلب بمنح إعفاء إلى مثل ذلك المقيم. يجوز أن يتكون الإعفاء من الآتي:

- (i) خصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم بقيمة مساوية للضريبة المفروضة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأحكام المادة 10، وفي كافة الأحوال لا يجوز أن يتجاوز ذلك الخصم الجزء من الضريبة السويسرية المحتسبة قبل منح الخصم، والذي يكون مناسباً للدخل الذي يجوز إخضاعه للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ أو
- (ii) خصم مبلغ مقطوع من الضريبة السويسرية؛ أو
- (iii) إعفاء جزئي لأرباح الأسهم من الضريبة السويسرية، في أي حال تتكون على الأقل من خصم للضريبة المفروضة

مادة (19) الخدمات الحكومية

(1)

(أ) تخضع الأجور والمرتبات والمكافآت المماثلة الأخرى غير معاشات التقاعد التي تدفعها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي لها أو سلطة محلية فيها إلى فرد مقابل خدماته التي أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو للفرع السياسي أو لسلطة محلية فيها للضريبة فقط في تلك الدولة.

(ب) مع ذلك فإن تلك المرتبات والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تم أداؤها في تلك الدولة وكان الفرد المقيم في تلك الدولة هو:

1 - احد مواطني تلك الدولة

2- لم يصبح مقيماً في تلك الدولة فقط لغرض تقديم الخدمات

(2) تطبق أحكام المادتين (15) و(16) من هذه الاتفاقية على المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات التقاعدية التي تتعلق بأداء خدمات مرتبطة بأعمال تزاولها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها.

مادة (20)

الطلاب

المدفوعات التي يستلمها طالب أو متدرب على العمل كان- أو لزال- قبل زيارته لدولة متعاقدة مباشرة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، والمتواجد في الدولة المذكورة أولاً فقط للتعليم أو للتدريب، لأغراض معيشته أو التعليم أو التدريب لا تخضع للضريبة في تلك الدولة شريطة أن تكون تلك المبالغ قد تم اكتسابها من مصادر خارج تلك الدولة.

مادة (21)

الدخل الأخر

(1) تخضع بنود دخل المقيم في دولة متعاقدة أينما تنشأ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية للضريبة فقط في تلك الدولة .

(2) لا تنطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل باستثناء الدخل الناتج عن الأموال غير المنقولة كما تم تعريفها في الفقرة (2) من المادة (6)- إذا كان مستلم هذا

مادة (16) أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقد بصفته عضو في مجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقد الأخرى يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقد الأخرى.

مادة (17) الفنانون والرياضيون

- 1- على الرغم من أحكام المادتين (14) و (15) فإن الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقد بصفته فنان مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني أو موسيقي أو رياضي من نشاطاته الشخصية التي يزاولها بهذه الصفة في الدولة المتعاقد الأخرى، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقد الأخرى.
- 2- حيثما يستحق دخل مقابل نشاطات شخصية يزاولها فنان أو رياضي بصفته المذكورة، ليس للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فإنه يجوز إخضاع ذلك الدخل وبالرغم من أحكام المواد (7) و (14) و (15) للضريبة في الدولة المتعاقد التي تمت فيها مزاوله نشاطات الفنان أو الرياضي. لا تسري هذه الفقرة إذا ثبت أن لا الفنان أو الرياضي نفسه، ولا الأشخاص المرتبطين بهما، شاركوا مباشرة في أرباح ذلك الشخص.
- 3- لا تسري أحكام الفقرة (1) و (2) من هذه المادة على الدخل من نشاطات مورست من قبل الفنان أو الرياضي إذا كان الدخل مكتسباً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بشكل أساسي من أموال عامة للدولة المتعاقد الأخرى أو تقسيم سياسي فرعي لها، أو سلطة محلية تابعة لها.

مادة (18) المعاشات التقاعدية

المعاشات التقاعدية والمكافآت والمعاشات التقاعدية المماثلة الأخرى مقابل وظيفة سابقة، ناشئة في دولة متعاقد وتدفع لمقيم في الدولة المتعاقد الأخرى ، يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المذكورة أولاً .

2) تشمل عبارة "خدمات مهنية" بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية، الأدبية، الفنية، التعليمية أو نشاطات التدريس وكذلك النشاطات المستقلة التي يزاولها الأطباء، المحامون، المهندسون، المعماريون، أطباء الأسنان والمحاسبون.

مادة 15 الخدمات الشخصية التابعة

1. مع مراعاة أحكام المواد (16) و (18) و (19) فإن الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة، تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط، ما لم تمارس تلك الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وإذا تمت ممارستها على هذا النحو فيجوز إخضاع المكافآت التي يتم اكتسابها في الدولة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2. بالرغم من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة فإن المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة يزاولها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً وذلك إذا:

- أ- توجد مستلم المكافأة في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها (183) يوماً خلال السنة الميلادية المعنية، و
- ب- دفعت المكافأة بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير المقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، و
- ج- لم تتحمل عبء المكافأة منشأة دائمة أو مقر ثابت يمتلكه صاحب العمل في الدولة الأخرى.

3- بالرغم من الأحكام السابقة الواردة في هذه المادة فإن المكافآت المكتسبة فيما يتعلق بوظيفة تتم مزاولتها على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في المرور الدولي، يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مكان الإدارة الفعلي للمشروع.

المادة (13) أرباح رأس المال

- 1) يجوز إخضاع الأرباح التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) أعلاه، والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2) يجوز ان تخضع الأرباح الناتجة عن نقل ملكية أموال منقولة تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة تعود ملكيتها لمشروع كائن في دولة متعاقدة وتقع في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو الأرباح الناتجة عن أموال منقولة تعود ملكيتها لمقر ثابت مملوك لشخص مقيم في دولة متعاقدة ولكنها متوفرة له في الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض أداء خدمات شخصية مستقلة، بما في ذلك الأرباح الناتجة عن نقل ملكية المنشأة الدائمة المعنية (وحددها أو مع المشروع ككل)، للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- 3) تخضع الأرباح الناتجة عن نقل ملكية السفن أو الطائرات التي يتم تشغيلها في المرور الدولي أو الناتجة عن الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات، للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.
- 4) يجوز ان تخضع الأرباح الناتجة عن نقل حصص أو أسهم في رأس مال شركة تتألف أصولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعلى نحو رئيسي من أموال غير منقولة تتواجد في دولة متعاقدة، للضريبة في تلك الدولة.
- 5) تخضع الأرباح الناتجة عن نقل ملكية أي أموال غير تلك المشار إليها في الفقرات (1)، (2)، (3) و(4) من هذه المادة للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها الشخص المتصرف في الملكية.

مادة (14) الخدمات الشخصية المستقلة

- 1) إن الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بخدمات مهنية أو نشاطات أخرى ذات طبيعة مستقلة، يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم يكن للمقيم المذكور مقراً ثابتاً متوفراً له بصورة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض مزاوله نشاطاته. إذا توفر له مثل ذلك المركز الثابت، يجوز أن يخضع الدخل للضريبة في الدولة الأخرى و لكن فقط بمقدار ما هو منسوب إلى المركز الثابت.

على القيمة المذكورة الأخيرة، وفي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض من الدفعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية .

مادة (12)

الإتاوات

- (1) أن الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة و يكون مالكيها المنتفع مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة الأخرى.
- (2) يعني مصطلح "الإتاوات" المستخدم في هذه المادة الدفعات على اختلاف أنواعها التي يتم استلامها كمقابل لاستعمال أو كمقابل لحق استعمال أي حقوق نشر وتأليف لعمل أدبي أو فني أو علمي (بما في ذلك الأفلام السينمائية) وأي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو مخطط أو صيغة أو عملية سرية أو لمعلومات تتعلق بخيرات صناعية أو تجارية أو علمية .
- (3) لا تنطبق أحكام الفقرة (1) أعلاه إذا كان المالك المنتفع بالإتاوات مقيماً في دولة متعاقدة ويزاول نشاطات في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة كائنة فيها أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت فيها، وإذا كان الحق أو الممتلكات التي تدفع الإتاوات عنها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت، وفي مثل هذه الحالة تنطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) حسبما يكون الحال عليه.
- (5) في حال تبين استناداً إلى علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معاً وشخص آخر، أن مبلغ الإتاوات -مع الأخذ بعين الاعتبار الاستعمال أو الحق أو المعلومات التي تُدفع عنها- يتجاوز المبلغ الذي كان ليتم الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المنتفع فيما لو لم تكن تلك العلاقة قائمة، تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة المذكورة الأخيرة، وفي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض من الدفعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

(6) إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض ضريبة على ارباح الاسهم التي تدفعها الشركة، باستثناء ما يتعلق بالأرباح المعنية التي تدفع إلى شخص مقيم في تلك الدولة الأخرى، أو باستثناء الحالة التي تكون فيها الملكية التي تُدفع الأرباح المعنية عنها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مقرّ ثابت كائن في تلك الدولة الأخرى. وكذلك لا يجوز إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة التي تُفرض على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت ارباح الاسهم المدفوعة أو تلك التي لم يتم توزيعها تتألف بالكامل أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة الأخرى.

مادة (11) الفائدة

- (1) تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتُدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- (2) إن كلمة "فائدة" المستخدمة في هذه المادة تعني الدخل الناشئ عن مطالبات بالديون بكافة أنواعها، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن وسواء كانت تشمل حق المشاركة في أرباح المدين أو سوى ذلك، وتعني بصورة خاصة دخل الأوراق المالية الحكومية ودخل السندات أو سندات الدين، بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بتلك الأوراق المالية والسندات أو سندات الدين ولا تعتبر غرامات التأخير المفروضة على الدفعات المتأخرة "فائدة" لأغراض هذه المادة.
- (3) لا تنطبق أحكام الفقرة (1) أعلاه إذا كان المالك المنتفع بالفائدة شخصاً مقيماً في دولة متعاقدة ويزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة من خلال منشأة دائمة كائنة فيها، أو يؤدي خدمات شخصية مستقلة من خلال مقرّ ثابت كائن فيها، وإذا كانت المطالبة بالدين التي تدفع عنها الفائدة مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المقرّ الثابت وفي مثل هذه الحالة تنطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) حسبما يكون الحال عليه.
- (4) في حال تبين استناداً إلى علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معاً وشخص آخر، أنّ مبلغ الفائدة -مع الأخذ بعين الاعتبار المطالبة بالديون التي تدفع الفائدة عنها- يتجاوز المبلغ الذي كان ليتم الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المنتفع فيما لو لم تكن تلك العلاقة قائمة، تطبق أحكام هذه المادة فقط

- (أ) 5% من إجمالي ارباح الاسهم إذا كان المالك المنتفع شركة تمتلك بصورة مباشرة ما لا يقل عن 10% من رأس مال الشركة التي توزع الأرباح؛
- (ب) 15% من إجمالي قيمة ارباح الاسهم في جميع الحالات الأخرى. يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين القيام بالاتفاق المتبادل بتحديد طريقة لتطبيق هذه الحدود.
- لا تؤثر هذه الفقرة على الضريبة المفروضة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع منها ارباح الاسهم.
- (3) بالرغم من أحكام الفقرتين 1 و 2، فإن أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كان المالك المنتفع من الأرباح المذكورة هو تلك الدولة الأخرى بذاتها أو أي تقسيم سياسي فرعي لها أو حكومات محلية تابعة لها أو مصرفها المركزي أو صناديق المعاشات أو سلطات الاستثمار أو أي مؤسسات تقوم بتأسيسها الحكومة أو أي تقسيم سياسي فرعي لها أو حكومات محلية تابعة لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى ومعرّف بها أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ عن تلك الحكومة حسبما قد يتم الاتفاق عليه بالاتفاق المتبادل بين السلطات المختصة للدولتين المتعاقدين.
- (4) إن عبارة "ارباح الاسهم" المستخدمة في هذه المادة تعني الدخل الذي يتحقق من الحصاص أو الأسهم، "حصاص أو أسهم الانتفاع"، "حقوق أو أسهم الانتفاع"، حصاص أو أسهم التعدين، أسهم المؤسسين أو حقوق أخرى (لا تمثل مطالبات ديون) وأسهم في الأرباح، بالإضافة إلى الدخل الذي يتحقق من حقوق اعتبارية أخرى تخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتبارها دخلاً من حصاص أو أسهم بموجب قوانين الدولة التي تقيم فيها الشركة القائمة بالتوزيع.
- (5) لا تنطبق أحكام الفقرات (1) و (2) و (3) أعلاه إذا كان المالك المنتفع من ارباح الاسهم مقيماً في دولة متعاقدة و يزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي تدفع الأرباح المعنية من خلال منشأة دائمة كائنة فيها، أو إذا كان المالك المنتفع المذكور يؤدي في تلك الدولة خدمات شخصية مستقلة من خلال مقرّ ثابت كائن في هذه الدولة الأخيرة، وكانت الملكية التي تُدفع الأرباح المعنية عنها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المقرّ الثابت، وفي مثل هذه الحالة تنطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) حسبما يكون الحال عليه.

(ب) يشترك نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة والسيطرة على ورأس مال مشروع كائن في دولة متعاقدة وفي مشروع كائن في دولة متعاقدة أخرى؛
وفي أي من الحالتين إذا وضعت أو فرضت شروط فيما بين المشروعين في علاقاتهما التجارية أو المالية مختلفة عن الشروط التي يمكن وضعها فيما بين مشروعين مستقلين، فإن أي أرباح قد كان من الممكن أن يحققها أي من المشروعين -لو لم تكن تلك الشروط- ولكنها لم تتحقق بسبب وجود تلك الشروط، يجوز تضمينها في أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .

2. في حال كانت أرباح مشروع كائن في دولة متعاقدة قد أُخضعت للضريبة في تلك الدولة وكانت تلك الأرباح متضمنة أيضاً في أرباح مشروع كائن في الدولة المتعاقدة الأخرى وأُخضعت كذلك للضريبة في تلك الدولة، وكانت الأرباح المضمنة المذكورة ممكن أن يحققها المشروع الكائن في الدولة المتعاقدة الأخرى فيما لو كانت الشروط المحددة بين المشروعين هي الشروط هي نفسها فيما لو كان المشروعان مستقلين، يجوز عندئذٍ للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتشاور مع بعضها البعض لغرض التوصل إلى اتفاق حول تعديل الأرباح في كلا الدولتين المتعاقبتين.

3. لن تقوم دولة متعاقدة بتغيير أرباح مشروع بموجب الظروف المذكورة في الفقرة 1 بعد انقضاء المهلة الزمنية الموضحة في قوانينها الوطنية، وفي كافة الأحوال، بعد خمس سنوات من نهاية السنة التي كانت لتخضع فيها تلك الأرباح للتغيير المذكور للمشروع في تلك الدولة . لا تنطبق هذه الفقرة على حالات الاحتيال أو التقصير المتعمد.

مادة (10)

أرباح الأسهم

- 1) يجوز أن تخضع أرباح الاسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2) مع ذلك، يجوز أن تخضع ارباح الاسهم تلك للضريبة أيضاً في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة التي توزع الأرباح مقيمة فيها ووفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المنتفع من الأرباح المعنية مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، لا يجوز أن تتجاوز الضريبة المفروضة:

- أحكام الفقرة (2) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الواجب إخضاعها للضريبة على أساس القسمة المذكورة حسبما هو متبع، إلا أن الطريقة التي يتم اعتمادها لإجراء القسمة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتوافق مع المبادئ المتضمنة في هذه المادة.
5. لا يجوز أن تُنسب أرباح ما إلى منشأة دائمة بالاستناد فقط على قيام المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع.
6. لأغراض الفقرات السابقة تُحدد الأرباح التي تُنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الطريقة سنة بعد سنة ما لم يوجد سبب وجيه وكاف للعمل بغير ذلك.
7. في حال كانت الأرباح تتضمن بنود دخل تتم معالجتها على نحو منفصل في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر في مثل تلك الحالة بأحكام هذه المادة.

مادة (8)

النقل البحري والجوي

- (1) تخضع للضريبة الأرباح الناتجة عن عمليات تشغيل السفن أو الطائرات في المرور الدولي، فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مقر الإدارة الفعلية للمشروع.
- (2) إذا كان مقر الإدارة الفعلية لمشروع نقل بحري يقع على ظهر سفينة، فإنه يعتبر كأنه في الدولة المتعاقدة التي يتواجد فيها ميناء موطن السفينة أو إذا لم يتواجد مثل هذا الميناء، ففي الدولة المتعاقدة التي يكون مشغل السفينة مقيماً فيها.
- (3) تسري أحكام الفقرة 1 أيضاً على الأرباح التي تحقق من المشاركة في اتحاد، أعمال مشتركة أو وكالة تشغيل دولية.

مادة (9)

المشاريع المشتركة

1. حيثما:

- (أ) يشترك مشروع دولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة، السيطرة أو راس مال مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى؛ أو

- المتعلقة بملكية الأراضي ، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحقوق في دفعات متغيرة أو ثابتة كمقابل لاستغلال أو الحق في استغلال الرواسب المعدنية والموارد وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ، السفن والطائرات لا تعتبر أموالاً غير منقولة .
3. تنطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل الناتج عن استخدام أموال غير منقولة بصورة مباشرة أو عن تأجيرها أو استخدامها بأي شكل آخر.
4. تطبق أحكام الفقرتين (1) و (3) من هذه المادة أيضاً على الدخل الناشئ عن أموال غير منقولة عائدة لمشروع والدخل الناشئ عن أموال غير منقولة مستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

مادة (7) أرباح الأعمال

- (1) تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم يزاول المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة قائمة فيها، إذا باشر المشروع نشاطاً كما هو مذكور سابقاً يجوز إخضاع أرباح المشروع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة .
- (2) مع مراعاة أحكام الفقرة (3) من هذه المادة، إذا زاول مشروع دولة متعاقدة نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة قائمة فيها، تُعزى في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح المتوقع أن يحققها المشروع المعني فيما لو كان المشروع متميزاً ومستقلاً وبيّاشر نفس النشاطات أو نشاطات مماثلة بموجب نفس الشروط أو شروط مماثلة ويتعامل بصورة مستقلة تماماً عن المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .
- (3) عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يُصرّح بخصم المصروفات المترتبة لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العامة التي تم تكبدها سواء في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر.
- (4) إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تُنسب إلى منشأة دائمة على أساس قسمة مجموع أرباح المشروع إلى مختلف أجزائه، فإن

ز) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لأغراض أي مجموعة من النشاطات المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (هـ) أعلاه، شريطة أن يكون مجمل النشاط الذي تتم مزاولته في المقر الثابت للأعمال والنتائج عن هذه المجموعة يتميز بطبيعة تحضيرية أو مساعدة.

5. بالرغم من أحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة، في حال كان شخص ما فيما عدا الشخص الذي يعمل بصفة وكيل له وضع مستقل وتطبق عليه أحكام الفقرة (6) من هذه المادة- يعمل بالنيابة عن مشروع ويتمتع في دولة متعاقدة ويمارس عادةً فيها سلطة إبرام العقود باسم ذلك المشروع، يعتبر ذلك المشروع عندئذٍ أن له منشأة دائمة في تلك الدولة فيما يتعلق بأي نشاطات يزاولها ذلك الشخص لمصلحة المشروع المعني، ما لم تقتصر نشاطات ذلك الشخص على تلك المذكورة في الفقرة (4) من هذه المادة، وكانت في حال مزاولتها من خلال مقر ثابت للأعمال لا تجعل من ذلك المقر الثابت للأعمال منشأة دائمة بموجب أحكام تلك الفقرة .
6. لا يعتبر مشروع ما أن له منشأة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد أنه يزاول نشاطاً في تلك الدولة من خلال وسيط أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر له وضع مستقل، شريطة أن يعمل هؤلاء الأشخاص ضمن سياق أعمالهم المعتادة.
7. إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على أو تخضع لسيطرة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاول نشاطاً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواءً من خلال منشأة دائمة أو خلافه)، لن يؤدي ذلك بحد ذاته إلى جعل أي من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

مادة (6)

الدخل الناتج عن الأموال غير المنقولة

1. يجوز إخضاع الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو استغلال الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
2. يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" المعنى المخصص لها في قانون الدولة المتعاقدة حيث تتواجد الأموال المعنية. وتشمل تلك العبارة في كافة الأحوال الممتلكات الملحقة بالأموال غير المنقولة والماشية والدواجن والمعدات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون العام

مادة (5)**المنشأة الدائمة**

1. لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "المنشأة الدائمة" المقر الثابت للأعمال الذي يتم من خلاله مزاوله نشاط المشروع جزئياً أو كلياً.
2. تشمل عبارة المنشأة الدائمة بصورة خاصة:

أ- محل الإدارة

ب- فرع

ت- مكتب

ث- مصنع

ج- ورشة و

ح- منجم، بئر نفط أو غاز، محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.

3. يشكل موقع بناء أو مشروع إنشاء أو تركيب "منشأة دائمة" فقط إذا استمر لمدة تزيد على اثني عشر شهراً.

4. بالرغم من أحكام هذه المادة فإن عبارة "المنشأة الدائمة" لا تشمل الآتي:

(أ) استخدام مرافق فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمشروع؛

(ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تخزينها أو عرضها أو تسليمها؛

(ج) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض معالجتها أو تجهيزها بواسطة مشروع آخر؛

(د) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض شراء السلع أو البضائع أو لجمع المعلومات لصالح المشروع؛

(هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض الإعلان، توريد المعلومات، البحث العلمي أو النشاطات المماثلة التي تتميز بطبيعة تحضيرية أو مساعدة للمشروع؛

(و) مشروع تركيب أو تجميع يباشره مشروع عائد لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يتعلق بتسليم آليات أو معدات ينتجها ذلك المشروع؛

- أ. في حالة سويسرا، أي شخص يخضع بموجب القانون السويسري للالتزام ضريبي غير محدود في سويسرا.
- ب. في حالة الإمارات العربية المتحدة، الفرد الذي يكون محل إقامته في الإمارات العربية المتحدة على أن يكون لذلك الفرد تواجد فعلي هناك، وشركة أو هيئة اعتبارية مسجلة في الإمارات العربية المتحدة أو لها مقرّ إدارة فعلي هناك.

2. لأغراض الفقرة 1 أعلاه يشمل مصطلح "المقيم":

- (أ) الدولة المتعاقدة نفسها، الحكومات المحلية وأي أقسام سياسية فرعية أو سلطات محلية تابعة لها.
- (ب) أي مؤسسات حكومية منشأة بموجب القانون العام مثل المصرف المركزي، الصناديق، الشركات، السلطات، المؤسسات، الوكالات أو أي كيانات مماثلة أخرى.

3. حيثما يكون فرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين وفقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة يتم تحديد وضعه كالتالي:-

- (أ) يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يتوفر له فيها سكن دائم وإذا توفر له سكن دائم في كلتا الدولتين يعتبر الفرد مقيماً في الدولة التي تكون علاقته الشخصية والاقتصادية بها أوثق ("مركز المصالح الحيوية")؛
- (ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز مصالح الفرد الحيوية أو لم يتوفر للفرد سكن دائم في أي من الدولتين يعتبر مقيماً في الدولة التي يقع فيها مقرّ سكنه المعتاد؛
- (ج) إذا كان للفرد مقرّ سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدين أو لم يكن له مقرّ سكن معتاد في أي منهما يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها؛
- (د) إذا كان من مواطني كلا الدولتين المتعاقدين أو ليس مواطناً لأي منهما تتولى السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقدين تسوية المسألة بالاتفاق المتبادل بينهما.

4. حيثما يكون بسبب أحكام الفقرة (1) من هذه المادة الشخص غير الفرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين يعتبر في هذه الحالة مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مقر إدارته الفعلية.

- الإمارات العربية المتحدة بمقتضى القانون الدولي وقانون دولة الإمارات حقوقاً سيادية .
- (ج) تشمل كلمة "شخص" أي فرد، كيان قانوني، شركة أو أي هيئة أخرى من الأشخاص.
- (د) يعني مصطلح "شركة" أي هيئة اعتبارية أو كيان يعامل الشخص الاعتباري لأغراض الضريبة.
- (هـ) يعني المصطلحان "مشروع دولة متعاقدة" و "مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي، مشروعاً يقوم بتنفيذه شخص مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يقوم بتنفيذه شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- (و) تعنى عبارة "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع دولة متعاقدة ما عدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- (ز) تعنى عبارة "السلطة المختصة":
- (1) في حالة سويسرا، مدير إدارة الضرائب الاتحادية أو ممثله المفوض؛
- (2) في حالة الإمارات العربية المتحدة، وزير المالية أو ممثله المفوض؛
- (ر) تعنى كلمة "مواطن":
- (1) أي فرد حائز على جنسية دولة متعاقدة؛
- (2) أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو جمعية تستمد شخصيتها الاعتبارية من القوانين السارية في دولة متعاقدة.
- (2) فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت بواسطة دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح لم يرد له تعريف في هذه الاتفاقية وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون له نفس المعنى المخصص له آننذ بموجب قانون تلك الدولة لأغراض الضرائب التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية، أي معنى بموجب القوانين الضريبية لتلك الدولة يسود على معنى المصطلح في القوانين الأخرى لتلك الدولة .

مادة (4)

المقيم

1. لأغراض هذه الاتفاقية فإن مصطلح "مقيم في دولة متعاقدة" يعني:-

ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة، الضرائب على المجموع الكلي للرواتب أو الأجور التي تدفعها الشركات ، بالإضافة إلى الضرائب على الزيادة التي تطرأ على قيمة رأس المال.

3. الضرائب القائمة حالياً التي تنطبق على هذه الاتفاقية هي بصورة خاصة:-
(ب) في سويسرا:

الضرائب الاتحادية والكانتونية والبلدية على الدخل (مجموع الدخل، الدخل المكتسب، الدخل من رأس المال، الأرباح الصناعية والتجارية، أرباح رأس المال، وعناصر دخل أخرى)
(يشار إليها فيما يلي بـ "الضريبة السويسرية")

(أ) في الإمارات العربية المتحدة

- 1- ضريبة الدخل، و
 - 2- ضريبة الشركات.
- (يشار إليها فيما يلي بـ "ضريبة الإمارات العربية المتحدة")
4. تنطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها، والتي يتم فرضها بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الضرائب المفروضة حالياً أو بدلاً على هذه الأخيرة. تخطر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بعضها البعض بأي تغييرات جوهرية يتم إدخالها على القوانين الضريبية لكل منهما.
5. لا تسري هذه الاتفاقية على الضرائب المحتجزة في المصدر على جوائز اليانصيب.

مادة (3)

تعريف المصطلحات عامة

- 1) لأغراض هذه الاتفاقية وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:
(أ) يعني مصطلح "سويسرا"، الاتحاد السويسري.
- (ب) يعني مصطلح "الإمارات العربية المتحدة" دولة الإمارات العربية المتحدة وعند استخدامها بمعناها الجغرافي تعني المنطقة التي تكون تحت سيادتها بما في ذلك البحر الإقليمي والفضاء الجوي والمناطق البحرية التي تمارس عليها

اتفاقية بين
الاتحاد السويسري
و
الإمارات العربية المتحدة

لتجنب الازدواج الضريبي
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

إن مجلس الاتحاد السويسري

و

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

رغبة منهما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل
قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (1)

الأشخاص الذين تشملهم الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما.

مادة (2)

الضرائب التي تشملها الاتفاقية

1. تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة لصالح دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.
2. تعتبر "ضرائب على الدخل" كافة الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو عناصر من الدخل بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن نقل

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

C O N V E N T I O N

B E T W E E N

T H E S W I S S C O N F E D E R A T I O N

A N D

T H E U N I T E D A R A B E M I R A T E S

F O R T H E A V O I D A N C E O F D O U B L E T A X A T I O N
W I T H R E S P E C T T O T A X E S O N I N C O M E

T H E S W I S S F E D E R A L C O U N C I L

A N D

T H E G O V E R N M E N T O F T H E U N I T E D A R A B E M I R A T E S

D E S I R I N G t o c o n c l u d e a C o n v e n t i o n f o r t h e a v o i d a n c e o f d o u b l e t a x a t i o n w i t h r e s p e c t t o
t a x e s o n i n c o m e

H A V E A G R E E D a s f o l l o w s :

Article 1

Persons covered

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2

Taxes covered

1. This Convention shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.
3. The existing taxes to which the Convention shall apply are in particular:
 - a) in Switzerland:

the federal, cantonal and communal taxes on income (total income, earned income, income from capital, industrial and commercial profits, capital gains, and other items of income)

(hereinafter referred to as „Swiss tax“);
 - b) in the United Arab Emirates:
 - (i) income tax; and
 - (ii) corporation tax

(hereinafter referred to as „U.A.E. tax“).

4. The Convention shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Convention in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes which have been made in their respective taxation laws.
5. The Convention shall not apply to taxes withheld at the source on prizes in a lottery.

Article 3

General definitions

1. For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:
 - a) (i) the term „Switzerland“ means the Swiss Confederation;
 - (ii) the term „United Arab Emirates“ means the United Arab Emirates and when used in a geographical sense, means the area in which the territory is under its sovereignty as well as the territorial sea, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises, in conformity with international law and the law of United Arab Emirates sovereign rights.
 - b) the term „person“ includes an individual, a legal entity, a company and any other body of persons;
 - c) the term „company“ means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;
 - d) the terms „enterprise of a Contracting State“ and „enterprise of the other Contracting State“ mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
 - e) the term „international traffic“ means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise that has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

- f) the term „competent authority“ means:
 - (i) in the case of Switzerland, the Director of the Federal Tax Administration or his authorised representative;
 - (ii) in the case of the United Arab Emirates, the Minister of Finance or his authorised representative;

- g) the term „national“ means:
 - (i) any individual possessing the nationality of a Contracting State;
 - (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State.

2. As regards the application of the Convention at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Convention applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4

Resident

- 1. For the purposes of this Convention, the term „resident of a Contracting State“ means:
 - a) in the case of Switzerland, any person who, under Swiss law, is subject to unlimited tax liability in Switzerland;
 - b) in the case of the United Arab Emirates, an individual who has his domicile in the United Arab Emirates, provided this individual has a substantial presence therein, and a company or legal entity which is incorporated in the United Arab Emirates or has its place of effective management therein.

- 2. For the purposes of paragraph 1 above the term „resident“ shall include:
 - a) a Contracting State itself, local governments and any political subdivision or local authority thereof;

- b) any governmental institutions created under public law such as the Central Bank, funds, corporations, authorities, foundations, agencies or any other similar entities.
3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:
- a) he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
- b) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;
- c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;
- d) if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.
4. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5

Permanent establishment

1. For the purposes of this Convention, the term „permanent establishment“ means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term „permanent establishment“ includes especially:
- a) a place of management;
- b) a branch;
- c) an office;

- d) a factory;
 - e) a workshop, and
 - f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.
3. A building site or construction or installation project constitutes a permanent establishment only if it lasts more than twelve months.
4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term „permanent establishment“ shall be deemed not to include:
- a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
 - b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
 - c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
 - d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
 - e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of advertising, for the supply of information, for scientific research or similar activities which have a preparatory or auxiliary character for the enterprise;
 - f) an installation or assembly project carried on by an enterprise of a Contracting State in the other Contracting State in connection with the delivery of machinery or equipment produced by that enterprise;
 - g) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs a) to f), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

Income from immovable property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term „immovable property“ shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7

Business profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.
4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.
7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Convention, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8

Shipping and air transport

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.
3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9

Associated enterprises

1. Where
 - a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

- b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where profits on which an enterprise of a Contracting State has been charged to tax in that State are also included in the profits of an enterprise of the other Contracting State and taxed accordingly, and the profits so included are profits which would have accrued to that enterprise of the other State, if the conditions made between the enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then the competent authorities of the Contracting States may consult together with a view to reach an agreement on the adjustments of profits in both Contracting States.

3. A Contracting State shall not change the profits of an enterprise in the circumstances referred to in paragraph 1 after the expiry of the time limits provided in its national laws and, in any case, after five years from the end of the year in which the profits which would be subject to such change would have accrued to an enterprise of that State. This paragraph shall not apply in the case of fraud or willful default.

Article 10

Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:

- a) 5 per cent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company which holds directly at least 10 per cent of the capital of the company paying the dividends;
- b) 15 per cent of the gross amount of the dividends in all other cases.

The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of these limitations.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State shall be taxable only in the other Contracting State if the beneficial owner of the dividends is that other State itself, political subdivisions, local governments, or the Central Bank thereof, pension funds, investment authorities or any other institutions created by the Government of, political subdivisions of, or local governments of that other State which is recognized as an integral part of that government as shall be agreed by mutual agreement of the competent authorities of the Contracting States.

4. The term „dividends“ as used in this Article means income from shares, „jouissance“ shares or „jouissance“ rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

5. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the

company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11

Interest

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.
2. The term „interest“ as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.
3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
4. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 12

Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.

2. The term „royalties“ as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

4. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 13

Capital gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent

personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
4. Gains from the alienation of shares of the capital stock of a company the assets of which consist directly or indirectly principally of immovable property situated in a Contracting State may be taxed in that State.
5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3 and 4, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14

Independent personal services

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities. If he has such a fixed base, the income may be taxed in the other State but only so much of it as is attributable to that fixed base.
2. The term „professional services“ includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15

Dependent personal services

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If

the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in the calendar year concerned, and
- b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and
- c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 16

Directors' fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17

Artistes and sportsmen

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television

artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised. This paragraph shall not apply if it is established that neither the entertainer or the sportsman himself, nor persons related to him, participate directly in the profits of such person.

3. Paragraphs 1 and 2 shall not apply to income from activities performed by entertainers or sportsmen if such income is derived directly or indirectly in a substantial manner from public funds of the other Contracting State, a political subdivision or a local authority thereof.

Article 18

Pensions

Pensions and other similar remuneration in consideration of past employment, and other retirement benefits arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State, may be taxed in the first-mentioned State.

Article 19

Government service

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
- b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:
 - (i) is a national of that State; or

- (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. The provisions of Articles 15 and 16 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

Article 20

Students

Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.

Article 21

Other income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Convention shall be taxable only in that State.
2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

Article 22

Elimination of double taxation

1. In the case of Switzerland, double taxation shall be avoided as follows:
 - a) Where a resident of Switzerland derives income which, in accordance with the provisions of this Convention, may be taxed in the United Arab Emirates, Switzerland shall, subject to the provisions of subparagraphs b) and c), exempt such income from tax but may, in calculating tax on the remaining income of that resident, apply the rate of tax which would have been applicable if the exempted income had not been so exempted. However, such exemption shall apply to gains referred to in paragraph 4 of Article 13 only if actual taxation of such gains in the United Arab Emirates is demonstrated.
 - b) Where a resident of Switzerland derives dividends which, in accordance with the provisions of Article 10, may be taxed in the United Arab Emirates, Switzerland shall allow, upon request, a relief to such resident. The relief may consist of:
 - (i) a deduction from the tax on the income of that resident of an amount equal to the tax levied in the United Arab Emirates in accordance with the provisions of Article 10; such deduction shall not, however, exceed that part of the Swiss tax, as computed before the deduction is given, which is appropriate to the income which may be taxed in the United Arab Emirates; or
 - (ii) a lump sum reduction of the Swiss tax; or
 - (iii) a partial exemption of such dividends from Swiss tax, in any case consisting at least of the deduction of the tax levied in the United Arab Emirates from the gross amount of the dividends.

Switzerland shall determine the applicable relief and regulate the procedure in accordance with the Swiss provisions relating to the carrying out of international conventions of the Swiss Confederation for the avoidance of double taxation.

- c) Where a resident of Switzerland derives income covered by Article 18, Switzerland shall allow, upon request, a deduction from the Swiss tax on this income of an amount equal to the tax levied in the United Arab Emirates in accordance with Article 18; such deduction shall not, however, exceed that part of the Swiss income tax, as computed before the deduction is given, which is appropriate to the income which may be taxed in the United Arab Emirates.

d) A company which is a resident of Switzerland and which derives dividends from a company which is a resident of the United Arab Emirates shall be entitled, for the purposes of Swiss tax with respect to such dividends, to the same relief which would be granted to the company if the company paying the dividends were a resident of Switzerland.

2. In the case of the United Arab Emirates, double taxation shall be avoided as follows:

Where a resident of the United Arab Emirates derives income which in accordance with the provisions of this Convention may be taxed in Switzerland, the United Arab Emirates shall allow as a deduction from tax on income of that person an amount equal to the tax on income paid in Switzerland.

Article 23

Non-discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of Article 9, paragraph 4 of Article 11, or paragraph 4 of Article 12, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 24

Mutual agreement procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 23, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Convention.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Convention.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Convention. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Convention.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 25

Exchange of information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Convention or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes covered by the Convention insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Convention. The exchange of information is not restricted by Article 1.

2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. Notwithstanding the foregoing, information received by a Contracting State may be used for other purposes when such information may be used for such other purposes under the laws of both States and the competent authority of the supplying State authorizes such use.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person. In order to obtain such information, the tax authorities of the requested Contracting State shall have the power to enforce the disclosure of information covered by this paragraph, notwithstanding paragraph 3 or any contrary provisions in its domestic laws.

Article 26

Members of diplomatic missions and consular posts

Nothing in this Convention shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 27

Entry into force

1. Each Contracting State shall notify to the other, through diplomatic channels, the completion of the procedures required by its law for the bringing into force of this Convention. The Convention shall enter into force on the date on which the later of those notifications has been received.
2. The provisions of the Convention shall have effect:
 - a) in respect of taxes withheld at source on amounts paid or credited on or after the first day of January of the year in which the Convention has entered into force;
 - b) in respect of other taxes for taxation years beginning on or after the first day of January of the year next following the year of the entry into force of the Convention.
3. Notwithstanding paragraph 2 of this article, with respect to Article 25 of the Convention, the exchange of information shall be granted for taxable years beginning on or after the first day of January next following the date of the entry into force of the Convention.

4. The Agreement between the United Arab Emirates and the Swiss Confederation with respect to taxation on air enterprises operating on international traffic signed on 8th January 1992 shall cease to have effect on the date in which the provisions of this Convention take effect.

Article 28

Termination

This Convention shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Convention, through diplomatic channels, by giving notice of termination at least six months before the end of any calendar year. In such event, the Convention shall cease to have effect:

- a) in respect of taxes withheld at source on amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year next following that in which the notice was given;
- b) in respect of other taxes for taxation years beginning on or after the first day of January of the calendar year next following that in which the notice was given.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Convention.


Done in duplicate in Dubai on 06/October/2011, in the French, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case there is any divergency of interpretation between the French and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Swiss
Federal Council:



Wolfgang Amadeus Bruehlhart
Ambassador of Switzerland
to the United Arab Emirates

For the Government of
the United Arab Emirates:



Younis Haji Al Khoori
Under-Secretary
Ministry of Finance

PROTOCOL

The Swiss Confederation

and

the United Arab Emirates

Have agreed at the signing in Dubai on 06/October/2011 of the Convention between the two States for the avoidance of double taxation with respect to taxes on income upon the following provisions which shall form an integral part of the said Convention.

1. In general

The competent authorities may consult each other in order to take appropriate measures to prevent the improper use of the Convention. Such measures may aim, in particular, to prevent persons who are not residents of a Contracting State to abuse the benefits provided in Articles 10 and 11.

2. Ad Article 4

In respect of paragraphs 1 and 2 of Article 4, it is understood that the term “resident of a Contracting State” includes:

- a) a recognized pension fund or pension scheme in that Contracting State and
- b) an organization that is established and is operated exclusively for religious, charitable, scientific, cultural or educational purposes (or for more than one of those mentioned purposes) and that is a resident of a Contracting State according to its laws, notwithstanding that all or part of the income or gains may be exempt from tax under the domestic laws of that State.

Regarding subparagraph a) it is understood that as a recognized pension fund or pension scheme of a Contracting State shall be regarded any pension fund or pension scheme

recognized and controlled according to statutory provisions of that State, which is generally exempt from income taxation in that State and which is operated principally to administer or provide pension or retirement benefits or to earn income for the benefit of one or more such arrangements.

3. Ad Article 7

In respect of paragraphs 1 and 2 of Article 7, where an enterprise of a Contracting State sells goods or merchandise or carries on business in the other State through a permanent establishment situated therein, the profits of that permanent establishment shall not be determined on the basis of the total amount received by the enterprise, but shall be determined only on the basis of that part of the total receipts which is attributable to the actual activity of the permanent establishment for such sales or business.

In the case of contracts for the survey, supply, installation or construction of industrial, commercial or scientific equipment or premises, or of public works, when the enterprise has a permanent establishment, the profits of such permanent establishment shall not be determined on the basis of the total amount of the contract, but shall be determined only on the basis of that part of the contract which is effectively carried out by the permanent establishment in the State where the permanent establishment is situated.

The profits related to that part of the contract which is carried out by the head office of the enterprise shall be taxable only in the State of which the enterprise is a resident.

4. Ad Articles 7 and 12

It is understood that payments received as a consideration for the use of, or the right to use industrial, commercial or scientific equipment constitute business profits covered by Article 7.

5. Ad Article 18

It is understood that the terms "pensions" as used in Article 18 does not only cover periodic payments, but also include lump sum payments.

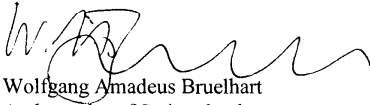
6. Ad Article 25
- a) It is understood that an exchange of information will only be requested once the requesting Contracting State has exhausted all regular sources of information available under the internal taxation procedure.
 - b) It is understood that the tax authorities of the requesting State shall provide the following information to the tax authorities of the requested State when making a request for information under Article 25 of the Convention:
 - (i) the identity of the person under examination or investigation;
 - (ii) the period of time for which the information is requested;
 - (iii) a statement of the information sought including its nature and the form in which the requesting State wishes to receive the information from the requested State;
 - (iv) the tax purpose for which the information is sought;
 - (v) to the extent known, the name and address of any person believed to be in possession of the requested information.
 - c) It is understood that the standard of “foreseeable relevance” is intended to provide for exchange of information in tax matters to the widest possible extent and, at the same time, to clarify that the Contracting States are not at liberty to engage in “fishing expeditions” or to request information that is unlikely to be relevant to the tax affairs of a given taxpayer. While subparagraph 6(b) contains important procedural requirements that are intended to ensure that fishing expeditions do not occur, clauses (i) through (v) of subparagraph 6(b) nevertheless are not to be interpreted in order to frustrate effective exchange of information.
 - d) It is further understood that Article 25 of the Convention shall not commit the Contracting States to exchange information on an automatic or a spontaneous basis.
 - e) It is understood that in case of an exchange of information, the administrative procedural rules regarding taxpayers’ rights provided for in the requested Contracting State remain applicable before the information is transmitted to the requesting Contracting State. It is further understood that this provision aims at guaranteeing the taxpayer a fair procedure and not at preventing or unduly delaying the exchange of information process.

7. With reference to the Convention

Notwithstanding any other provisions of this Convention, except Articles 24 and 25, profits of an enterprise of a Contracting State from the exploration and exploitation of natural resources in the other Contracting State shall be taxable only in that other State.

Done in duplicate in Dubai on 6/October/2011, in the French, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case there is any divergency of interpretation between the French and the Arabic texts the English text shall prevail.

For the Swiss
Federal Council:



Wolfgang Amadeus Bruelhart
Ambassador of Switzerland
to the United Arab Emirates

For the Government of
the United Arab Emirates:



Younis Haji Al Khoori
Under-Secretary
Ministry of Finance

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION

ENTRE

LA CONFÉDÉRATION SUISSE

ET

LES EMIRATS ARABES UNIS

EN VUE D'ÉVITER LES DOUBLES IMPOSITIONS
EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU

LE CONSEIL FÉDÉRAL SUISSE

ET

LE GOUVERNEMENT DES EMIRATS ARABES UNIS

DÉSIREUX de conclure une Convention en vue d'éviter les doubles impositions en matière
d'impôts sur le revenu,

SONT CONVENU des dispositions suivantes:

Article 1

Personnes visées

La présente Convention s'applique aux personnes qui sont des résidents d'un Etat contractant ou des deux Etats contractants.

Article 2

Impôts visés

1. La présente Convention s'applique aux impôts sur le revenu perçus pour le compte d'un Etat contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu les impôts perçus sur le revenu total ou sur des éléments du revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, les impôts sur le montant global des salaires payés par les entreprises, ainsi que les impôts sur les plus-values.

3. Les impôts actuels auxquels s'applique la Convention sont notamment:

a) en Suisse:

les impôts fédéraux, cantonaux et communaux sur le revenu (revenu total, produit du travail, rendement de la fortune, bénéfices industriels et commerciaux, gains en capital et autres revenus)

(ci-après désignés par « impôt suisse »);

b) aux Emirats Arabes Unis:

(i) l'impôt sur le revenu; et

(ii) l'impôt sur le bénéfice des sociétés

(ci-après désignés par « impôt EAU »).

4. La Convention s'applique aussi aux impôts de nature identique ou analogue qui seraient établis après la date de signature de la Convention et qui s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des Etats contractants se communiquent les modifications importantes apportées à leurs législations fiscales respectives.

5. La Convention ne s'applique pas aux impôts perçus à la source sur les gains faits dans les loteries.

Article 3

Définitions générales

1. Au sens de la présente Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente:
2.
 - a) (i) le terme « Suisse » désigne la Confédération suisse;
 - (ii) le terme « Emirats Arabes Unis » désigne les Emirats Arabes Unis et utilisé dans un sens géographique, désigne l'ensemble du territoire sous sa souveraineté, y compris la mer territoriale, l'espace aérien et le sous-sol de la mer sur lequel les Emirats Arabes Unis exercent leurs droits souverains conformément au droit international et au droit des Emirats Arabes Unis.
 - b) le terme « personne » comprend une personne physique, une personne morale, une société et tous autres groupements de personnes;
 - c) le terme « société » désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition;
 - d) les expressions « entreprise d'un Etat contractant » et « entreprise de l'autre Etat contractant » désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un Etat contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre Etat contractant;
 - e) l'expression « trafic international » désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un Etat contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre Etat contractant;
 - f) l'expression « autorité compétente » désigne:
 - (i) en Suisse, le Directeur de l'Administration fédérale des contributions ou son représentant autorisé;

- (ii) aux Emirats Arabes Unis, le Ministre des Finances ou son représentant autorisé;
- g) le terme « national » désigne:
- (i) toute personne physique qui possède la nationalité d'un Etat contractant;
 - (ii) toute personne morale, société de personnes ou association constituée conformément à la législation en vigueur dans un Etat contractant.
3. Pour l'application de la Convention à un moment donné par un Etat contractant, tout terme ou expression qui n'y est pas défini a, sauf si le contexte exige une interprétation différente, le sens que lui attribue, à ce moment, le droit de cet Etat concernant les impôts auxquels s'applique la Convention, le sens attribué à ce terme ou expression par le droit fiscal de cet Etat prévalant sur le sens que lui attribuent les autres branches du droit de cet Etat.

Article 4

Résident

1. Au sens de la présente Convention, l'expression « résident d'un Etat contractant » désigne:
- a) dans le cas de la Suisse, toute personne qui, selon le droit suisse, est soumise à un assujettissement fiscal illimité en Suisse;
 - b) dans le cas des Emirats Arabes Unis, une personne physique qui a son domicile aux Emirats Arabes Unis à condition que cette personne maintienne une présence substantielle dans cet Etat, et une société ou une personne morale qui est constituée conformément au droit des Emirats Arabes Unis ou qui a son siège de direction effective dans cet Etat.
2. Au sens du par. 1, l'expression « résident » comprend:
- a) un Etat contractant, une autorité locale et toute subdivision politique ou collectivité locale d'un Etat contractant,

- b) des institutions gouvernementales constituées conformément au droit public, tels que la Banque Centrale, des fonds, des sociétés, des autorités, des fondations, des agences et toutes entités analogues.
3. Lorsque, selon les dispositions du par. 1, une personne physique est un résident des deux Etats contractants, sa situation est réglée de la manière suivante:
- a) cette personne est considérée comme un résident seulement de l'Etat où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux Etats, elle est considérée comme un résident seulement de l'Etat avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);
 - b) si l'Etat où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des Etats, elle est considérée comme un résident seulement de l'Etat où elle séjourne de façon habituelle;
 - c) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux Etats ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident seulement de l'Etat dont elle possède la nationalité;
 - d) si cette personne possède la nationalité des deux Etats ou si elle ne possède la nationalité d'aucun d'eux, les autorités compétentes des Etats contractants tranchent la question d'un commun accord.
4. Lorsque, selon les dispositions du par. 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux Etats contractants, elle est considérée comme un résident seulement de l'Etat où son siège de direction effective est situé.

Article 5

Etablissement stable

1. Au sens de la présente Convention, l'expression « établissement stable » désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.
2. L'expression « établissement stable » comprend notamment:
- a) un siège de direction,

- b) une succursale,
- c) un bureau,
- d) une usine,
- e) un atelier et
- f) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles.

3. Un chantier de construction ou de montage ne constitue un établissement stable que si sa durée dépasse douze mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas « établissement stable » si:

- a) il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de marchandises appartenant à l'entreprise;
- b) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison;
- c) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de transformation par une autre entreprise;
- d) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des marchandises ou de réunir des informations, pour l'entreprise;
- e) une installation fixe d'affaires est utilisée, pour l'entreprise, aux seules fins de publicité, de fourniture d'informations, de recherches scientifiques ou d'activités analogues qui ont un caractère préparatoire ou auxiliaire;
- f) un chantier de montage est conduit par une entreprise d'un Etat contractant dans l'autre Etat contractant en liaison avec la livraison de machines ou d'équipements produits par cette entreprise;
- g) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins de l'exercice cumulé d'activités mentionnées aux lettres a) à f), à condition que l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires résultant de ce cumul garde un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des par. 1 et 2, lorsqu'une personne - autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le par. 6 - agit pour le compte d'une entreprise et dispose dans un Etat contractant de pouvoirs qu'elle y exerce habituellement lui permettant de conclure des contrats au nom de l'entreprise, cette entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans cet Etat pour toutes les activités que cette personne exerce pour l'entreprise, à moins que les activités de cette personne ne soient limitées à celles qui sont mentionnées au par. 4 et qui, si elles étaient exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe d'affaires, ne permettraient pas de considérer cette installation comme un établissement stable selon les dispositions de ce paragraphe.

6. Une entreprise n'est pas considérée comme ayant un établissement stable dans un Etat contractant du seul fait qu'elle y exerce son activité par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent jouissant d'un statut indépendant, à condition que ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité.

7. Le fait qu'une société qui est un résident d'un Etat contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre Etat contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6

Revenus immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre Etat contractant, sont imposables dans cet autre Etat.

2. L'expression « biens immobiliers » a le sens que lui attribue le droit de l'Etat contractant où les biens considérés sont situés. L'expression comprend en tous cas les accessoires, le cheptel mort ou vif des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements minéraux, sources et autres ressources naturelles; les navires et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du par. 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des par. 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7

Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un Etat contractant ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre Etat mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du par. 3, lorsqu'une entreprise d'un Etat contractant exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé, dans chaque Etat contractant, à cet établissement stable les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'Etat où est situé cet établissement stable, soit ailleurs.

4. S'il est d'usage, dans un Etat contractant, de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du par. 2 n'empêche cet Etat contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage; la méthode de répartition adoptée doit cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes contenus dans le présent article.

5. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du fait qu'il a simplement acheté des marchandises pour l'entreprise.

6. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

7. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles de la présente Convention, les dispositions de ces articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8

Navigation maritime et aérienne

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation, en trafic international, de navires ou d'aéronefs ne sont imposables que dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Si le siège de direction effective d'une entreprise de navigation maritime est à bord d'un navire, ce siège est considéré comme situé dans l'Etat contractant où se trouve le port d'attache de ce navire, ou à défaut de port d'attache, dans l'Etat contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Les dispositions du par. 1 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un pool, une exploitation en commun ou un organisme international d'exploitation.

Article 9

Entreprises associées

1. Lorsque

- a) une entreprise d'un Etat contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre Etat contractant, ou que
- b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un Etat contractant et d'une entreprise de l'autre Etat contractant,

et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées, qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsque des bénéfices sur lesquels une entreprise d'un Etat contractant a été imposée dans cet Etat sont aussi inclus dans les bénéfices d'une entreprise de l'autre Etat contractant et imposés en conséquence, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par cette entreprise de l'autre Etat si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, les autorités compétentes des Etats contractants peuvent se consulter en vue de parvenir à un accord sur les ajustements aux bénéfices dans les deux Etats contractants.

3. Un Etat contractant ne rectificera pas les bénéfices d'une entreprise dans les cas visés au par. 1 après l'expiration des délais prévus par son droit interne et, en aucun cas, après l'expiration de cinq ans à dater de la fin de l'année au cours de laquelle les bénéfices qui feraient l'objet d'une telle rectification auraient été réalisés par une entreprise de cet Etat. Le présent paragraphe ne s'applique pas en cas de fraude ou d'omission volontaire.

Article 10

Dividendes

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un Etat contractant à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'Etat contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, et selon la législation de cet Etat, mais si le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre Etat contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder:

- a) 5 pour cent du montant brut des dividendes si le bénéficiaire effectif est une société qui détient directement au moins 10 pour cent du capital de la société qui paie les dividendes;

- b) 15 pour cent du montant brut des dividendes, dans tous les autres cas.

Les autorités compétentes des Etats contractants règlent d'un commun accord les modalités d'application de ces limitations.

Le présent paragraphe n'affecte pas l'imposition de la société au titre des bénéfices qui servent au paiement des dividendes.

3. Nonobstant les dispositions des par. 1 et 2, les dividendes payés par une société qui est un résident d'un Etat contractant ne sont imposables que dans l'autre Etat contractant si le bénéficiaire effectif des dividendes est cet autre Etat, ses subdivisions politiques, ses collectivités locales ou la Banque Centrale de cet Etat, un fonds de pension, une autorité d'investissement ou toute autre institution constituée par le gouvernement, une subdivision politique, une collectivité locale de cet autre Etat et reconnue comme partie intégrante de ce gouvernement par accord amiable entre les autorités compétentes des Etats contractants.

4. Le terme « dividendes » employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions, actions ou bons de jouissance, parts de mine, parts de fondateur ou autres parts bénéficiaires à l'exception des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'Etat dont la société distributrice est un résident.

5. Les dispositions des par. 1, 2 et 3 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'art. 7 ou de l'art. 14, suivant les cas, sont applicables.

6. Lorsqu'une société qui est un résident d'un Etat contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre Etat contractant, cet autre Etat ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre Etat ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre Etat, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre Etat.

Article 11

Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un Etat contractant et payés à un résident de l'autre Etat contractant ne sont imposables que dans cet autre Etat.

2. Le terme « intérêts » employé dans le présent article désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et lots attachés à ces titres. Les pénalisations pour paiement tardif ne sont pas considérées comme des intérêts au sens du présent article.

3. Les dispositions du par. 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant d'où proviennent les intérêts, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'art. 7 ou de l'art. 14, suivant les cas, sont applicables.

4. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque Etat contractant et compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

Article 12

Redevances

1. Les redevances provenant d'un Etat contractant et dont le bénéficiaire effectif est un résident de l'autre Etat contractant ne sont imposables que dans cet autre Etat.

2. Le terme « redevances » employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre litté-

raire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets et pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

3. Les dispositions du par. 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, réside dans un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant d'où proviennent les redevances, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'art. 7 ou de l'art. 14, suivant les cas, sont applicables.

4. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque Etat contractant et compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

Article 13

Gains en capital

1. Les gains qu'un résident d'un Etat contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'art. 6, et situés dans l'autre Etat contractant, sont imposables dans cet autre Etat.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant, ou de biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont un résident d'un Etat contractant dispose dans l'autre Etat contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris de tels gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre Etat.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou aéronefs exploités en trafic international ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains provenant de l'aliénation d'actions d'une société dont les actifs sont constitués, directement ou indirectement, principalement de biens immobiliers situés dans un Etat contractant, sont imposables dans cet Etat.

5. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux par. 1, 2, 3 et 4 ne sont imposables que dans l'Etat contractant dont le cédant est un résident.

Article 14

Professions indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que ce résident ne dispose de façon habituelle dans l'autre Etat contractant d'une base fixe pour l'exercice de ses activités. S'il dispose d'une telle base fixe, les revenus sont imposables dans l'autre Etat mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cette base fixe.

2. L'expression « profession libérale » comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

Article 15

Professions dépendantes

1. Sous réserve des dispositions des art. 16, 18 et 19, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un Etat contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre Etat contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre Etat.

2. Nonobstant les dispositions du par. 1, les rémunérations qu'un résident d'un Etat contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre Etat contractant ne sont imposables que dans le premier Etat si:

- a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre Etat pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours de l'année civile considérée, et
- b) les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre Etat, et
- c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe que l'employeur a dans l'autre Etat.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international sont imposables dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

Article 16

Tantièmes

Les tantièmes, jetons de présence et autres rétributions similaires qu'un résident d'un Etat contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration ou de surveillance d'une société qui est un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

Article 17

Artistes et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre Etat contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou qu'un musicien, ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre Etat.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'Etat contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées. Les disposi-

tions du présent paragraphe ne s'appliquent pas s'il est établi que ni l'artiste du spectacle ou le sportif, ni des personnes qui lui sont associées, ne participent directement aux bénéfices de cette personne.

3. Les dispositions des par. 1 et 2 ne s'appliquent pas aux revenus d'activités exercées dans un Etat contractant par des artistes du spectacle ou des sportifs, lorsque ces revenus proviennent pour une part importante, directement ou indirectement, de fonds publics de l'autre Etat contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales.

Article 18

Pensions

Les pensions et autres rémunérations similaires au titre d'un emploi antérieur, ainsi que les autres prestations de retraite provenant d'un Etat contractant et payées à un résident de l'autre Etat contractant, sont imposables dans ce premier Etat.

Article 19

Fonctions publiques

1. a) Les salaires, traitements et autres rémunérations similaires, autre qu'une pension, payés par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique, au titre de services rendus à cet Etat ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet Etat.
- b) Toutefois, ces salaires, traitements et autres rémunérations similaires ne sont imposables que dans l'autre Etat contractant si les services sont rendus dans cet Etat et si la personne physique est un résident de cet Etat qui:
 - (i) possède la nationalité de cet Etat, ou
 - (ii) n'est pas devenu un résident de cet Etat à seule fin de rendre les services.

2. Les dispositions des articles 15 et 16 s'appliquent aux salaires, traitements et autres rémunérations similaires payés au titre de services rendus dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale exercée par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 20

Etudiants

Les sommes qu'un étudiant ou un apprenti qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un Etat contractant, un résident de l'autre Etat contractant et qui séjourne dans le premier Etat à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont pas imposables dans cet Etat, à condition qu'elles proviennent de sources situées en dehors de cet Etat.

Article 21

Autres revenus

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un Etat contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents de la présente Convention ne sont imposables que dans cet Etat.

2. Les dispositions du par. 1 ne s'appliquent pas aux revenus autres que les revenus provenant de biens immobiliers tels qu'ils sont définis au par. 2 de l'art. 6, lorsque le bénéficiaire de tels revenus, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'art. 7 ou de l'art. 14, suivant les cas, sont applicables.

Article 22

Elimination des doubles impositions

1. En ce qui concerne la Suisse, la double imposition est évitée de la manière suivante:

- a) Lorsqu'un résident de Suisse reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions de la Convention, sont imposables aux Emirats Arabes Unis, la Suisse exempte de l'impôt

ces revenus, sous réserve des dispositions des lettres b) et c), mais peut, pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus de ce résident, appliquer le même taux que si les revenus en question n'avaient pas été exemptés. Toutefois, cette exemption ne s'applique aux gains visés au par. 4 de l'art. 13 qu'après justification de l'imposition de ces gains aux Emirats Arabes Unis.

- b) Lorsqu'un résident de Suisse reçoit des dividendes qui, conformément aux dispositions de l'art. 10, sont imposables aux Emirats Arabes Unis, la Suisse accorde un dégrèvement à ce résident à sa demande. Ce dégrèvement consiste:
- (i) en l'imputation de l'impôt payé aux Emirats Arabes Unis conformément aux dispositions de l'art. 10 sur l'impôt qui frappe les revenus de ce résident; la somme ainsi imputée ne peut toutefois excéder la fraction de l'impôt suisse, calculé avant l'imputation, correspondant aux revenus imposables aux Emirats Arabes Unis, ou
 - (ii) en une réduction forfaitaire de l'impôt suisse, ou
 - (iii) en une exemption partielle des dividendes en question de l'impôt suisse, mais au moins en une déduction de l'impôt payé aux Emirats Arabes Unis du montant brut des dividendes.

La Suisse déterminera le genre de dégrèvement et réglera la procédure selon les prescriptions suisses concernant l'exécution des conventions internationales conclues par la Confédération en vue d'éviter les doubles impositions.

- c) Lorsqu'un résident de Suisse reçoit des revenus visés par l'art. 18, la Suisse accorde, sur demande, une imputation sur l'impôt suisse qui frappe ce revenu égale à l'impôt perçu aux Emirats Arabes Unis conformément à l'art. 18; cette imputation ne peut toutefois excéder la fraction de l'impôt suisse, calculé avant l'imputation accordée sur ce revenu imposable aux Emirats Arabes Unis.
- d) Une société qui est un résident de Suisse et reçoit des dividendes d'une société qui est un résident des Emirats Arabes Unis bénéficiaire, pour l'application de l'impôt suisse frappant ces dividendes, des mêmes avantages que ceux dont elle bénéficierait si la société qui paie les dividendes était un résident de Suisse.

2. En ce qui concerne les Emirats Arabes Unis, la double imposition est évitée de la manière suivante:

Lorsqu'un résident des Emirats Arabes Unis reçoit des revenus qui conformément aux dispositions de la Convention sont imposables en Suisse, les Emirats Arabes Unis accordent une déduction d'un montant égal à l'impôt sur le revenu payé en Suisse.

Article 23

Non-discrimination

1. Les nationaux d'un Etat contractant ne sont soumis dans l'autre Etat contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les nationaux de cet autre Etat qui se trouvent dans la même situation, notamment au regard de la résidence. La présente disposition s'applique aussi, nonobstant les dispositions de l'art. 1, aux personnes qui ne sont pas des résidents d'un Etat contractant ou des deux Etats contractants.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant n'est pas établie dans cet autre Etat d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre Etat qui exercent la même activité. La présente disposition ne peut être interprétée comme obligeant un Etat contractant à accorder aux résidents de l'autre Etat contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

3. A moins que les dispositions de l'art. 9, du par. 4 de l'art. 11 ou du par. 4 de l'art. 12 ne soient applicables, les intérêts, redevances et autres dépenses payés par une entreprise d'un Etat contractant à un résident de l'autre Etat contractant sont déductibles, pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à un résident du premier Etat.

4. Les entreprises d'un Etat contractant, dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre Etat contractant, ne sont soumises dans le premier Etat à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier Etat.

5. Les dispositions du présent article s'appliquent, nonobstant les dispositions de l'art. 2, aux impôts de toute nature ou dénomination.

Article 24

Procédure amiable

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un Etat contractant ou par les deux Etats contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions de la présente Convention, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces Etats, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'Etat contractant dont elle est un résident ou, si son cas relève du par. 1 de l'art. 23, à celle de l'Etat contractant dont elle possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans les trois ans qui suivent la première notification de la mesure qui entraîne une imposition non conforme aux dispositions de la Convention.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre Etat contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à la Convention.

3. Les autorités compétentes des Etats contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application de la Convention. Elles peuvent aussi se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par la Convention.

4. Les autorités compétentes des Etats contractants peuvent communiquer directement entre elles, y compris au sein d'une commission mixte composée de ces autorités ou de leurs représentants, en vue de parvenir à un accord comme il est indiqué aux paragraphes précédents.

Article 25

Echange de renseignements

1. Les autorités compétentes des Etats contractants échangent les renseignements vraisemblablement pertinents pour appliquer les dispositions de la présente Convention ou pour l'administration ou l'application de la législation interne relative aux impôts visés par la Convention dans la mesure où l'imposition qu'elle prévoit n'est pas contraire à la Convention. L'échange de renseignements n'est pas restreint par l'article 1.

2. Les renseignements reçus en vertu du par. 1 par un Etat contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet Etat et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts mentionnés au par. 1, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts ou par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent révéler ces renseignements au cours d'audiences publiques de tribunaux ou dans des jugements. Nonobstant ce qui précède, les renseignements reçus par un Etat contractant peuvent être utilisés à d'autres fins lorsque cette possibilité résulte des lois des deux Etats et lorsque l'autorité compétente de l'Etat qui fournit les renseignements autorise cette utilisation.

3. Les dispositions des par. 1 et 2 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un Etat contractant l'obligation:

- a) de prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre Etat contractant;
- b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre Etat contractant;
- c) de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

4. Si des renseignements sont demandés par un Etat contractant conformément à cet article, l'autre Etat contractant utilise les pouvoirs dont il dispose pour obtenir les renseignements demandés, même s'il n'en a pas besoin à ses propres fins fiscales. L'obligation qui figure dans la phrase précédente est soumise aux limitations prévues au par. 3 sauf si ces limitations sont susceptibles d'empêcher un Etat contractant de communiquer des renseignements uniquement parce que ceux-ci ne présentent pas d'intérêt pour lui dans le cadre national.

5. En aucun cas les dispositions du par. 3 ne peuvent être interprétées comme permettant à un Etat contractant de refuser de communiquer des renseignements uniquement parce que ceux-ci sont détenus par une banque, un autre établissement financier, un mandataire ou une personne agissant en tant qu'agent ou fiduciaire ou parce que ces renseignements se rattachent aux droits de propriété d'une personne. Aux fins de l'obtention des renseignements mentionnés dans le présent paragraphe, nonobstant le par. 3 ou les dispositions contraires du droit interne d'un Etat contractant, les autorités fiscales de l'Etat contractant requis ont le pouvoir d'exiger la communication des renseignements visés dans le présent paragraphe, pour autant que cela soit nécessaire à l'accomplissement des obligations contenues dans ce paragraphe.

Article 26

Membres des missions diplomatiques et postes consulaires

Les dispositions de la présente Convention ne portent pas atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres des missions diplomatiques ou postes consulaires en vertu soit des règles générales du droit international, soit des dispositions d'accords particuliers.

Article 27

Entrée en vigueur

1. Les Etats contractants se notifieront réciproquement par la voie diplomatique l'achèvement des procédures nécessaires selon leur droit interne pour la mise en vigueur de la présente Convention. La Convention entrera en vigueur à la date à laquelle la dernière de ces notifications aura été reçue.

2. Les dispositions de la Convention seront applicables:

- a) aux impôts retenus à la source sur les revenus mis en paiement ou attribués à partir du 1^{er} janvier de l'année civile au cours de laquelle la Convention est entrée en vigueur;
- b) aux autres impôts pour toute année fiscale commençant le 1^{er} janvier de l'année civile suivant celle au cours de laquelle la Convention est entrée en vigueur, ou après cette date.

3. Nonobstant le par. 2 de cet article, en ce qui concerne l'art. 25 de la Convention, l'échange de renseignements sera accordée pour les années fiscales commençant au 1^{er} janvier de l'année civile suivant celle au cours de laquelle la Convention est entrée en vigueur, ou après cette date.

4. L'accord du 8 janvier 1992 entre la Confédération suisse et les Emirats Arabes Unis en vue de l'élimination de la double imposition concernant les entreprises de transport aérien cesse de déployer ses effets à la date à laquelle la présente Convention est applicable.

Article 28

Dénonciation

La présente Convention demeurera en vigueur tant qu'elle n'aura pas été dénoncée par un Etat contractant. Chaque Etat contractant peut dénoncer la Convention par voie diplomatique avec un préavis minimum de six mois avant la fin de chaque année civile. Dans ce cas, la Convention cessera d'être applicable:

- a) aux impôts retenus à la source sur les revenus mis en paiement ou attribués à partir du 1^{er} janvier de l'année civile suivant celle au cours de laquelle le préavis de dénonciation a été donné;
- b) aux autres impôts pour toute année fiscale commençant le 1^{er} janvier de l'année civile suivant celle au cours de laquelle le préavis de dénonciation a été donné, ou après cette date.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés, ont signé la présente Convention.

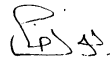
Fait en deux exemplaires à Dubai, le 6 Octobre 2011, en langues française, arabe et anglaise, chaque texte faisant également foi. En cas d'interprétation divergente entre les textes français et arabe, le texte anglais fera foi.

Pour le
Conseil fédéral suisse :



Wolfgang Amadeus Bruelhart
Ambassadeur de Suisse
Auprès des Emirats Arabes Unis

Pour le Gouvernement
des Emirats Arabes Unis :



Younis Haji Khoori
Sous-Secrétaire
Ministère de Finance

PROTOCOLE

La Confédération suisse

et

les Emirats Arabes Unis

sont convenus, lors de la signature à Dubai, le 6 Octobre 2011, de la Convention entre les deux Etats en vue d'éviter les doubles impositions en matière d'impôts sur le revenu, des dispositions suivantes qui font partie intégrante de cette Convention.

1. En général

Les autorités compétentes se consultent en vue de prendre des mesures appropriées pour éviter l'usage incorrect de la présente convention. Ces mesures pourront, en particulier, avoir comme objectif d'éviter l'utilisation abusive des articles 10 et 11 par des personnes qui ne sont pas résidentes d'un Etat contractant.

2. En ce qui concerne l'article 4

Au sens des par. 1 et 2 de l'article 4, l'expression « résident d'un/ Etat contractant » comprend:

- a) un fonds de pension ou une institution de prévoyance reconnus dans cet Etat contractant, et
- b) un organisme constitué et administré exclusivement à des fins religieuses, charitables, scientifiques, culturelles ou éducatives (ou plusieurs des buts précités) et qui est un résident d'un Etat contractant selon sa législation, et dont les revenus sont généralement exemptés d'impôt dans cet Etat selon sa législation.

S'agissant du sous-par. a), il est entendu que sont considérés comme des fonds de pension ou une institution de prévoyance reconnus d'un Etat contractant, tout fonds de pension ou institution de prévoyance reconnus et contrôlé conformément aux prescriptions de cet Etat, dont les revenus sont généralement exemptés d'impôt dans cet Etat et est administré principalement pour gérer ou procurer des prestations de pension ou de retraite ou générer des revenus pour le compte d'un ou de plusieurs de ces régimes de retraite.

3. En ce qui concerne l'article 7

Eu égard aux par. 1 et 2 de l'article 7, il est entendu que lorsqu'une entreprise d'un Etat contractant vend des marchandises ou exerce une activité industrielle ou commerciale dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, les bénéfices de cet établissement stable ne sont pas déterminés sur la base du montant total reçu par l'entreprise, mais sur la seule base de la part de la rémunération totale qui est imputable à l'activité réelle de l'établissement stable pour ces ventes ou cette activité.

Dans le cas de contrats d'études, de fourniture, de montage ou de construction d'équipements ou de locaux industriels, commerciaux ou scientifiques, ou de travaux publics, lorsque l'entreprise a un établissement stable, les bénéfices de cet établissement stable ne sont pas déterminés sur la base du montant total du contrat, mais sur la seule base de la part du contrat qui est effectivement exécutée par l'établissement stable dans l'Etat contractant où l'établissement stable est situé.

Les bénéfices afférents à la part du contrat exécutée par le siège principal de l'entreprise ne sont imposables que dans l'Etat contractant dont l'entreprise est un résident.

4. En ce qui concerne les articles 7 et 12

Il est entendu que les rémunérations payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique constituent des bénéfices d'entreprises au sens de l'article 7.

5. En ce qui concerne l'article 18

Il est entendu que le terme «pensions» utilisé à l'art. 18 couvre non seulement les paiements périodiques mais aussi les paiements forfaitaires.

6. En ce qui concerne l'article 25

- a) Il est entendu que l'Etat requérant aura épuisé au préalable toutes les sources habituelles de renseignements prévues par sa procédure fiscale interne avant de présenter la demande de renseignements.

- b) Il est entendu que les autorités fiscales de l'Etat requérant fournissent les informations suivantes aux autorités fiscales de l'Etat requis lorsqu'elles présentent une demande de renseignements selon l'art. 25 de la Convention:
- (i) l'identité de la personne faisant l'objet d'un contrôle ou d'une enquête;
 - (ii) la période visée par la demande;
 - (iii) une description des renseignements demandés, y compris de leur nature et de la forme selon laquelle l'Etat requérant désire recevoir les renseignements de l'Etat requis;
 - (iv) l'objectif fiscal qui fonde la demande;
 - (v) dans la mesure où ils sont connus, le nom et l'adresse de toute personne présumée être en possession des renseignements requis.
- c) Il est entendu que la référence aux « renseignements vraisemblablement pertinents » a pour but d'assurer un échange de renseignements en matière fiscale qui soit le plus large possible, sans qu'il soit pour autant loisible aux Etats contractants « d'aller à la pêche aux renseignements » ou de demander des renseignements dont il est peu probable qu'ils soient pertinents pour élucider les affaires fiscales d'un contribuable déterminé. Alors que le par. 6, let. b, contient des conditions importantes de procédure visant à empêcher des « pêches aux renseignements », les sous-par. (i) à (v) du par. 6, let. b, doivent néanmoins être interprétés de manière à ne pas entraver un échange effectif de renseignements.
- d) Il est en outre entendu qu'aucune obligation n'incombe à l'un des Etats contractants, sur la base de l'article 25 de la Convention, de procéder à un échange de renseignements spontané ou automatique.
- e) Il est entendu qu'en cas d'échange de renseignements, les règles de procédure administrative relative aux droits du contribuable prévues dans l'Etat contractant requis demeurent applicables avant que l'information ne soit transmise à l'Etat contractant requérant. Il est en outre entendu que cette disposition vise à garantir une procédure équitable au contribuable et non pas à éviter ou retarder sans motif le processus d'échange de renseignements.

7. En ce qui concerne la Convention

Non obstant les autres dispositions de la Convention, sous réserve des articles 24 et 25, les bénéfices d'une entreprise d'un Etat contractant provenant de l'exploration ou de l'exploitation de ressources naturelles dans l'autre Etat contractant ne seront imposables que dans cet autre Etat.

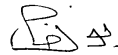
Fait en deux exemplaires à Dubai, le 6 Octobre 2011, en langues française, arabe et anglaise, chaque texte faisant également foi. En cas d'interprétation divergente entre les textes français et arabe, le texte anglais fera foi.

Pour le
Conseil fédéral suisse :



Wolfgang Amadeus Bruehlhart
Ambassadeur de Suisse
Auprès des Emirats Arabes Unis

Pour le Gouvernement
des Emirats Arabes Unis :



Younis Haji Khoori
Sous-Secrétaire
Ministère de Finance